وهل الوضع للمفردات أو المركبات، كما تكثر المطولات من عرض الخلافات بين النحويين وذكر احتجاجاتهم وآراء من نقل أو أخذ عنهم، ونجد ذلك واضحاً فى همع الهوامع للسيوطى، وارتشاف الضرب لأبى حيان، وشرح الأشمونى، وحاشية الصبان، كما تعرض للروايات المتعددة للشاهد إن تعددت الروايات أو ذكر قائليها.

وقد ساعد على هذه الإطالة رغبة بعض المصنفين أو الشراح أو أصحاب الحواشى فى أن يبزُّوا غيرهم فيما صنفوا فهم يحشدون كل ما أودعته حافظتهم فجاءت شروحهم متشابهة فى ألفاظها[1]، وهكذا تحولت المختصرات إلى مطولات ففقدت وظيفتها.

فلقد تبارى ابن معطٍ وابن مالك فى وضع أوجز ما يمكن من الوسائل التعليمية فى النحو فكانت هذه الألفية، ولكن هذه الشروح المتعددة والحواشى والتقارير عادت بها إلى العهد الذى سبق الألفية فى التأليف النحوى فأصبحت الألفية لاتدل إلا على براعة ناظمها.

إن الدارسين لألفية ابن مالك لم يكونوا مجرد شارحين أو معلقين على النظم فحسب بل كثيراً ما اضطرهم طريقته فى نظم القواعد إلى نقده ومقارنة نظمه بكتبه الأخرى التى بسط فيها القواعد على طريقة القدماء وكثيراً ما أوجدوا تناقضاً وقصوراً فى المنظومة النحوية ومن هؤلاء الأشمونى الذى نقد كثيراً فى شرحه نظام الألفية وطريقة ابن مالك فى نظمها ولم يقف الأمربه عند هذا الحد، بل كثيراً ما اقترح إصلاحاً لهذا النظم يقول فى أحد تنبيهاته: وأما نون الإناث فقال فى شرح التسهيل: إن المتصل بها مبنى بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من شبه الماضى[2] ويقول بعد شرح قول ابن مالك

---

(١) د. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمى فى التراث العربى، ص ١٤٦.

(٢) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، جـ١، ص ٦٢، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.